

Distr.: Limited
13 June 2025
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة الخامسة والستون

نيويورك، 12 أيار/مايو - 13 حزيران/يونيه 2025

مشروع تقرير

المقرر: السيد رودريغ إدغار تشوفو مونغو (الكاميرون)

إضافة

المسائل البرنامجية: الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026

((البند 3 (أ)))

البرنامج 17

التنمية الاقتصادية في أوروبا

1 - نظرت اللجنة، في جلستها التاسعة المعقودة في 16 أيار/مايو 2025، في البرنامج 17، التنمية الاقتصادية في أوروبا، من الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2026 والأداء البرنامجي في عام 2024 (A/80/6 (Sect. 20)).

المناقشة

- 2 - أعربت الوفود عن تقديرها ودعمها لعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا ولعرض الخطة البرنامجية المقترحة لعام 2026 والمعلومات عن الأداء البرنامجي لعام 2024.
- 3 - وشجع أحد الوفود اللجنة الاقتصادية لأوروبا على مواصلة جهودها لتيسير تبادل المعارف وتقاسم الخبرات فيما بين اللجان الإقليمية.



4 - وعُلق أحد الوفود أهمية خاصة على تعاونه الطويل الأمد والفعال مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا في العديد من جوانب التنمية المستدامة، وأعرب عن سروره بالتبادلات النشطة بين حكومته واللجنة الاقتصادية لأوروبا بشأن تعزيز ترابط شبكات النقل، وتطوير التجارة، وتعزيز الاقتصاد الدائري والإدارة البيئية. وأقرّ الوفد بالدور المحوري للتعاون الهادف والشامل من أجل النهوض بالتنمية المستدامة والرخاء للجميع، وكذلك بالدور الرئيسي للجنة في تلك العملية على الصعيدين الوطني والإقليمي، وأثنى الوفد على الاهتمام الخاص الذي توليه اللجنة للتحديات الأكثر إلحاحاً المتعلقة بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأعرب الوفد عن سروره، باعتباره البلد المضيف ورئيس الاجتماع السابع عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي الذي سيعقد في عام 2026، لرؤية الاهتمام المتزايد بالقضايا البيئية والإجراءات المحددة التي من شأنها أن تسهم في جهود المنطقة في معالجتها. وأعرب الوفد عن رغبته في أن يرى المشاركة النشطة للجنة في الأعمال التحضيرية لهذا الاجتماع ومساهمتها في الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي وإطار عالمي أكثر واقعية للتنوع البيولوجي. وشدد الوفد على الدور الحاسم لقدرة اللجنة الاقتصادية لأوروبا على الصمود في مواجهة محاولات بعض أعضاء اللجنة إساءة استخدام هذا المنبر لنشر روايات أحادية الجانب وذات دوافع سياسية من شأنها تقويض التعاون في المنطقة الأوروبية.

5 - وأقرّ أحد الوفود بالدور المحوري للجنة الاقتصادية لأوروبا داخل منظومة الأمم المتحدة في تجاوز الحدود الوطنية لمواجهة التحديات المشتركة في مجالات مثل حماية البيئة والطاقة المستدامة والنقل والسلامة على الطرق في المنطقة الأوروبية. واعترفاً بالقيود التي تواجهها اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بما في ذلك محدودية الموارد، أعرب الوفد عن تقديره لما تبذله اللجنة من جهود استباقية لحشد التمويل من مصادر متنوعة لدعم برامج وأنشطة محددة. وأعرب الوفد عن تقديره للتوظيف المعيارية للجنة الاقتصادية لأوروبا في وضع المعايير واللوائح والمبادئ التوجيهية، فضلاً عن تيسير تبادل أفضل الممارسات في جميع أنحاء المنطقة، مما يسهم في النهوض بأهداف التنمية المستدامة. وأكد الوفد أهمية العمل الذي تقوم به اللجنة فيما يتعلق بالنقل الداخلي والسياسة البيئية. وأشار الوفد إلى أن المبادرات التي اضطلعت بها اللجنة الاقتصادية لأوروبا لوضع المعايير واللوائح كانت مفيدة في تعزيز التقدم في مجالات النقل والطاقة والترابط والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وبالتالي تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

6 - ولاحظ أحد الوفود أن القصد من البرنامج هو توفير توازن جيد بين ثلاث ركائز للأنشطة: (أ) منبر للحوار بشأن التكامل الاقتصادي الإقليمي والتنمية المستدامة، (ب) توفير الدعم لبناء قدرات البلدان النامية في المنطقة، (ج) العمل المعياري لوضع معايير قابلة للتطبيق عالمياً وأفضل الممارسات في مجالات مثل النقل والطاقة وتيسير التجارة والإحصاءات. وأعرب الوفد عن دعمه القوي للبرنامج واهتمامه الخاص بالركيزة الثالثة. ولاحظ مع التقدير أن البرنامج كان مدعوماً بمحاولات تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك الجهود المتصلة بالاستدامة.

7 - وذكر أحد الوفود أنه يعارض معارضة قاطعة إدراج الإعلان الوزاري الصادر عن المؤتمر الوزاري التاسع المعني بالحفاظ على البيئة في أوروبا وبيان نيقوسيا الوزاري بشأن التعليم من أجل التنمية المستدامة (ECE/NICOSIA.CONF/2022/2.Add.1 و ECE/NICOSIA.CONF/2022/2.Add.2) ضمن الولايات التشريعية، لأنه لم يُسمح للوفد بالمشاركة في ذلك المؤتمر ولم تُنح له الفرصة للمشاركة في إعداد وثائقه الختامية والتفاوض بشأنها. وذكر الوفد أن الإعلان الوزاري يتضمن بيانات مسيئة غير مقبولة.

وأعرب الوفد أيضا عن عدم موافقته على إدراج القرار 21/2023 بشأن تنفيذ آلية الاستجابة السريعة المعنية بحماية المدافعين عن البيئة بموجب الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها (اتفاقية آر هوس)، في قائمة ولايات المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وذكر الوفد أن القرار لا يُنشئ ولاية جديدة، بل يتضمن فقط طلبا موجهاً إلى الأمين العام بتخصيص تمويل إضافي من الميزانية العادية لدعم آلية الاستجابة السريعة. وأضاف الوفد قائلًا إنه لاحظ مرارا وتكرارا أنه يعتبر هذه الطلبات غير معقولة بسبب كفاية العدد الحالي من الموظفين القائمين على خدمة اتفاقية آر هوس. وأشار الوفد أيضا إلى أن معظم الأطراف في الاتفاقية من البلدان المتقدمة النمو، وأعرب عن اعتقاده بأنه من غير المنصف نقل العبء المالي المرتبط بعمل الآلية التي أنشأتها تلك البلدان إلى جميع الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، أشار الوفد إلى أن قرار اللجنة الاقتصادية لأوروبا المعنون "الآثار الاقتصادية والاجتماعية لعدوان روسيا على أوكرانيا" وقرار الجمعية العامة 135/79 المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومبادرة أوروبا الوسطى" لا ينبغي اعتبارهما ولايتين من ولايات اللجنة، لأنهما لا يتضمنان تعليمات جديدة من اللجنة بل مجرد تكرار للاثمات الموجهة ضد بلده. وذكر الوفد أنه سيصر على حذف الإشارات إلى هاتين الوثيقتين من البرنامج.

8 - وفيما يتعلق بالبرنامج الفرعي 2، النقل، أعرب أحد الوفود أيضا عن تأييده للمناقشات المتعلقة بالنقل في إطار لجنة النقل الداخلي التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا، والتي كان لها أثر إيجابي يتجاوز أوروبا بكثير. وحثَّ الوفد لجنة النقل الداخلي على أن تتوخى الحذر حرصا على ألا تشجع مجموعة من اللوائح والاتفاقات الإقليمية على حساب اتفاقات الأمم المتحدة الأخرى. وشدد الوفد على أن أي منتدى عالمي حقا يتعين عليه أن ينظر إلى ما يتجاوز أي منطقة بعينها لكي يستمد الأفكار المبتكرة، كما يتعين عليه أن يستمع إلى احتياجات الأطراف من مختلف مناطق العالم وأن يعزز التكنولوجيات المتقدمة والابتكار لتحقيق الأهداف الطويلة الأمد المتمثلة في سلامة الطرق والمركبات وفي حماية البيئة والاستدامة.

9 - ورحب وفد أحد البلدان النامية غير الساحلية بالخطوات المصممة تصميما جيدا الواردة في البرنامج الفرعي 2 وذكر أنه، بوصفه عضوا نشطا في الأفرقة العاملة واللجان التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا المعنية بالنقل، سيكون على استعداد لمواصلة مشاركته المجدية في عمل تلك الهيئات والتعاون الوثيق مع اللجنة في تنفيذ نتائجها المستهدفة.

10 - وطلب وفد آخر مزيدا من المعلومات عن التدابير التي يجري تنفيذها في إطار البرنامج الفرعي 2 لتعزيز تبادل المعارف والتعاون بين الحكومات والجهات صاحبة المصلحة الرئيسية.

الاستنتاجات والتوصيات

11 - أوصت اللجنة بأن تنظر الهيئة العامة أو اللجنة الرئيسية أو اللجان الرئيسية المعنية التابعة للجمعية العامة، وفقا لقرار الجمعية العامة 247/79، في الخطة البرنامجية للبرنامج 17، التنمية الاقتصادية في أوروبا، من الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2026 في إطار بند جدول الأعمال المعنون "تخطيط البرامج"، في الدورة الثمانين للجمعية العامة.